مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.741

25 June 1996
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والأربعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الساعة العاشرة صباحاً

الرئيس: السيد أُرّوتيا (بيرو)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٤١ لمؤتمر نزع السلاح.

يسرني بالغ السرور، بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، أن أرحب ترحيباً حاراً بوزير خارجية اندونيسيا، سعادة السيد علي العَطّاس، الذي سيخاطب المؤتمر اليوم. أعتقد أن سعادته غني عن مزيد من التعريف. فقبل تعيينه وزيراً لخارجية بلده في آذار/مارس ١٩٨٨، تَولّى تمثيل حكومته في مناصب شتى، لا سيما بوصفه ممثلاً دائماً لدى الأمم المتحدة، في جنيف وفي نيويورك أيضاً. كما كان له دور بازر جداً في اجتماعات حركة عدم الانحياز وشغَل منصب مساعد رئيس المؤتمر المعني بكمبوديا الذي عقد في باريس. وإن مشاركته في محافل بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف قد باتت معروفة جيداً لدينا جميعاً. وينبغي لي أن أذكّر أيضاً أنه كان رئيساً لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالاضطلاع بدراسة شاملة عن سباق التسلح البحري والقوات البحرية ونظم الأسلحة البحرية، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة. كما انتُخب رئيساً للجنة الأولى أثناء انعقاد الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتولى رئاسة المؤتمر التعديلي للدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء. إننا مدينون كثيراً لوزير خارجية اندونيسيا على إتاحته لنا من وقته الضيق للحضور إلينا لمخاطبة المؤتمر، خصوصاً في هذه الفترة ذات الدلالة، حيث يجري توجيه جهودنا نحو اختتام المفاوضات بشأن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. إننا واثقون، أيها السيد الوزير، من أن تجربتكم وحكمتكم ستعودان بالمنفعة علينا جميعاً.

كما يوجد على قائمة المتحدثين التي أمامي لهذا اليوم إسم سفير باكستان الموقر. غير أنني، قبل إعطاء الكلمة لسعادة وزير خارجية إندونيسيا، أود أن أدلي ببضع ملاحظات بشأن تَولّي رئاسة المؤتمر لفترة الأسابيع القليلة القادمة.

أود أن أقول إنه لَيُشَرِّفُني أن أتَولّى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في وقت تجتاز فيه هذه الهيئة مرحلة حرجة للغاية من تاريخها. فالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قد دخلت شوطها الأخير. ونحن ندرك أن من الصعوبة، فيما يتعلق بالجوهر، تحقيق اتفاق بشأن معاهدة من هذا النوع. غير أننا، برأينا، نعتقد أنه يمكن تَخَطّي الخلافات إذا ما وُجدت الإرادة السياسية اللازمة لذلك وإذا ما أُبديَت المرونة والتفهم لشتى مصالح كل بلد من بلداننا. وينبغي للمؤتمر، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، ألا يدّخِر جهداً في البحث عن حلول متفق عليها بغية إبرام هذه المعاهدة في غضون الفترة التي خصصها لذلك المجتمع الدولي، الذي يرقبنا وينتظر من هذه الهيئة أن تحرز نتائج محددة، نتائج تلبي تطلعاته الحقيقية، المتمثلة في إبرام معاهدة عالمية النطاق تحظر التجارب النووية حظراً تاماً ويمكن التحقق من الامتثال لأحكامها تحققاً فعالاً وتسهم في نزع السلاح وعدم الانتشار بجميع جوانبهما. وأود، في هذا السياق، أن أُعرب للسفير السيد راماكِر، رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، ولزملائه، عن خالص شكري لهم على ما بذلوه من جهود قَيِّمة للغاية في سبيل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وأود، بصفتي رئيس المؤتمر، أن أؤكد له دعمي وتعاوني.

واسمحوا لي أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالبلدان الـ ٢٣ التي أصبحت أعضاء في المؤتمر. إنني متَيَقِّن من أن مشاركتها بوصفها أعضاء كاملة العضوية سوف تساعد، بلا شك، في النهوض بأداء مؤتمرنا وفي زيادة فعالية أعماله.

كما أود أن أعرب عن تقديري لسلفي، سفير باكستان الموقر، السيد منير أكرم، على براعته في إدارة عمل المؤتمر وعلى ما بذله من جهودهم تعرف الكلل ضماناً لوضع توسيع عضوية هذه الهيئة موضع التطبيق. وأتوجه بالشكر كذلك لسفير ميانمار، السيد آيه، وسفير هولندا، السيد راماكِر، وسفير نيجيريا، السيد أبوّه، على مساهماتهم البارزة خلال الأشهر القليلة الماضية.

كما تعرفون جميعاً، وكما ذكر السفير السيد أكرم في ملاحظاته الختامية يوم الخميس الماضي، ما زالت ثمة بعض المسائل المعلقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لعمل المؤتمر مستقبلاً، أعتزم مواصلة المشاورات التي بدأها أسلافي بشأنها. هذه المسائل تتعلق بالنظر في جدول وبرنامج أعمالنا مستقبلاً حالما يتم الفروغ من المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلاً عن موضوع نزع السلاح النووي. إن التقرير الذي قدمه سفير الجزائر الموقر، السيد مغلاوي، بصفته منسقاً خاصاً فيما يتعلق بجدول الأعمال، سيكون مفيداً جداً من أجل مواصلة المشاورات، سواء بشأن هذا الموضوع أو بشأن موضوع نزع السلاح النووي. وعلى الرغم مما بذله أسلافي من جهود، فلم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن هذين الموضوعين. آمل أن أتمكن من النهوض بالمهام التي تواجهني أثناء فترة رئاستي، بفضل دعمكم جميعاً ودعم الأمانة.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة لوزير خارجية اندونيسيا.

السيد العطاس (إندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أيها السيد الرئيس، أن أقدم لكم تهانيّ على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة من مؤتمر نزع السلاح، وهو منصب أنتم جديرون به. إنه لمن المناسب تماماً أن يتحمل دبلوماسي متمرس مثلكم المسؤولية العظيمة الشأن المتمثلة في توجيه المؤتمر نحو إتمام مفاوضاته بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب وإعداد الأرضية من أجل جدول أعماله مستقبلاً. أشكركم على العبارات البالغة اللطف التي وجهتموها لي. وأود أن أغتنم هذه المناسبة للإشادة بسلفكم، السيد أكرم، سفير باكستان، على براعته في توجيه مداولات هذا المؤتمر أثناء الدورة السابقة.

كما أود أن أثني ثناء صادقاً على المؤتمر للمقرّر الذي اتخذه بتوسيع عضويته، وهو مقرّر متأخر كثيراً عن موعده، وأن أرحب ترحيباً حاراً بالأعضاء الجدد الذين باتوا بين ظهرانينا. إنني واثق من أن مساهماتهم سوف تسهم إسهاماً كبيراً في إنجاح هذا المؤتمر. وكما قد تذكرون، كانت إندونيسيا بين من أيدوا منذ البداية قبول البلدان الـ ٢٣ المدرجة في قائمة السفير السيد أوسِلِفَن في هذه الهيئة المهيبة. إننا، إذ نحترم الحق الثابت لكل دولة في التعهد بأي التزام قانوني، إلا أننا لا نرى من المناسب ربط توسيع عضوية المؤتمر بأي شرط. وعليه، فلا ينبغي لهذا المقرر أن يشكل سابقة. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن مسألة توسيع عضوية المؤتمر ينبغي أن تظل قيد النظر النشط بغية إتاحة المجال لجميع الدول المتطلعة إلى الانضمام إلى هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف أن تفعل ذلك.

إننا منذ أن ولّى عهد الحرب الباردة، ما برحنا نواجه تغيرات واسعة النطاق وبالغة الأثر تمخضت عنها تحديات واتجاهات متناقضة في العلاقات الدولية. إلا أنها قد أتاحت مجالات جديدة وولّدت شعوراً بالترابط، وهو شعور متعمق حدا بالأمم إلى استنباط أنماط تعاون تتصف بقدر أكبر من الواقعية والمنفعة المتبادلة. وهكذا أتيحت للدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية فرصاً لإبرام وتنفيذ سلسلة من الاتفاقات الهامة لتخفيض الأسلحة النووية. هذا الشعور ذاته بالترابط قد أوجد أيضاً مناخاً مؤاتياً لهذا المؤتمر لإبرام

أو اتفاقية تم التفاوض بشأنها تفاوضاً متعدد الأطراف للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية. ويسرني أن أحيط المؤتمر علما، في هذا الشأن، بأن إندونيسيا قد بلغت المرحلة النهائية من عملية التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن هذه التطورات قد عززت آمالنا في إيجاد عالم أكثر سلماً وأمناً. بيد أن علينا رصد الجانب القاتم من الصورة. فما زالت الساحة الدولية محفوفة بتوترات ومنازعات عنيفة لم تتم تسويتها، وحالات يتم اللجوء فيها إلى قوة السلاح والتدخل العسكري، وتفاوتات واختلالات عميقة الجذور في العلاقات فيما بين الدول. وما فتئت الترسانات النووية ذات القوة التدميرية الهائلة تلقي بظلالها المظلمة عبر الكرة الأرضية، بينما ظهرت أشكال جديدة من المنازعات فيما بين الدول وداخلها في مناطق كثيرة وعلى نطاق لم يسبق له مثيل. وبذلك أصبحت مسائل السلم والأمن أكثر تعقيداً منها في أي وقت مضى. إن عدم التصدي لأي من هذه المسائل المعقدة تصدياً فعالاً قد يُعرِّض المجتمع البشري وموارد الأرض المحدودة لخطر جسيم، مما يَضُرُّ بسعي البشرية إلى العيش بأمان وسلم، بمنأى عن العدوان والهيمنة والتدخل الخارجي.

ومن ثم، فإن أحد التحديات الكبيرة في زمننا هذا هو كيفية إيجاد نظام عالمي يتسم بقدر أكبر من الفعالية لإدارة التغيرات الهائلة التي ما برحت تعمل على إيجاد عدد غفير من التحديات والمشاكل التي تمس أمننا المشترك. في هذا السياق، ينبغي لأعضاء المجتمع الدولي كافة بذل مساع جماعية قائمة على المبادئ والأهداف المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وعلى هذا المؤتمر أن ينهض على أكمل وجه بدوره بموجب الولاية المسندة اليه للتفاوض على تدابير في ميدان نزع السلاح تساعد على ضمان السلم والأمن الدوليين وصونهما.

علينا مواصلة مساعينا في سبيل تحقيق ذلك الهدف الحيوي الذي وضعناه نصب أعيننا منذ نحو ٣٢ عاماً، ألا وهو حظر جميع التجارب النووي في جميع الدول وفي جميع البيئات وإلى الأبد. وإندونيسيا، شأنها في ذلك شأن الغالبية العظمى من المجتمع الدولي، ما انفكت مقتنعة بأن المبادرة إلى وضع نهاية للتجارب النووية من شأنها أن تكون خطوة جوهرية في سبيل الحيلولة دون التحسين النوعي للأسلحة النووية القائمة واستحداث أسلحة نووية جديدة، وأن تسهم إسهاماً كبيراً في عدم انتشار الأسلحة النووية أفقياً ورأسياً على السواء. بل إننا متفقين تماماً مع الرأي القائل إن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب هو المِحَكّ لرغبة الدول في وقف سباق التسلح النووي ومواصلة السعي إلى نزع السلاح النووي.

لقد خضنا، خلال ما ينوف عن ثلاثة عقود من الزمن، في جدال مُنَغِّص وعقيم في المفاوضات الرامية إلى وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب. إلا أننا قد وصلنا أخيراً إلى مرحلة نشأ عندها تفاهم جماعي على وجوب أن نتوصل، في غضون هذا العام، إلى إبرام معاهدة تترجم هذا الهدف إلى واقع. فمن شأن وضع هذا الصك أن يشكل تقدماً هاماً في سعينا إلى بلوغ جميع الدول الأطراف هدف نزع السلاح النووي على نحو ما تنص عليه معاهدة عدم الانتشار القائمة حالياً. إن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أقر بوجوب بذل جهود حثيثة بشكل منتظم وتدريجي في سبيل التقليل من الأسلحة النووية على نطاق عالمي، على أن يكون الهدف النهائي من ذلك إزالة تلك الأسلحة في نهاية المطاف ونزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية مشدَّدة وفعالة.

وعلاوة على ذلك، فقد وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين إطاراً زمنياً ينبغي للمؤتمر أن يعمل، في حدوده، على وضع الصيغة النهائية لنص المعاهدة، أي في أقرب وقت ممكن في غضون عام ١٩٩٦ كيما يتسنى توقيعها أثناء الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا يعني أننا الآن في سباق مع الزمن، وجميعنا مدعوون إلى استجماع التصميم اللازم والتحلي بالمرونة الضرورية بشأن مسائل ذات أهمية حاسمة من أجل اختتام المفاوضات بنجاح.

اسمحوا لي الآن أن أتناول بعض المسائل الأساسية التي لم يُبَتّ فيها بعد في المفاوضات. أود أن أبدأ بالإعراب عن بالغ تقديري لسفير هولندا، السيد ياآب راماكِر، رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، الذي اتخذ مبادرة شجاعة وفي الوقت المناسب بإتاحته المجال لوضع مشروع خالٍ من الأقواس لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ومع مراعاة أن المؤتمر يدخل الآن المرحلة النهائية من المفاوضات، أود التركيز على الأحكام التي من شأنها أن تؤثر في المصالح الحيوية لدينا جميعاً.

إن أحد الاعتبارات الأساسية في مداولاتنا ينبغي أن يكون الأهداف التي تتطلع الدول الأطراف إلى تحقيقها من خلال المعاهدة. ومن ثم، يتعين علينا إيجاد حل لمسألة ما اذا كانت المعاهدة لن تخدم سوى غرض كبح انتشار الأسلحة النووية أم ما إذا كانت ستستخدَم أيضاً أساساً للسعي الحثيث إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في قيام الدول كافة بإزالة كل ما لديها من أسلحة نووية. فعلينا، قبل كل شيء آخر، أن نتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الحاسمة. وترى إندونيسيا أن ديباجة المعاهدة ينبغي، على الأقل، أن تتضمن هدفين أساسيين، هما: كبح أي شكل من أشكال انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، وأن تستخدَم أساساً للسعي إلى بلوغ هدف إزالة الأسلحة النووية بِرمَّتها.

ومما يُرَوِّعُنا، بالتالي، المواقف التي تتخذها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي، على الرغم مما تدَّعيه بأنها الأوصياء على عدم الانتشار عالمياً، تعجز عن تجسيد سياسة حقيقية لعدم الانتشار في مشروع الالتزامات الأساسية لكل دولة طرف بمقتضى المعاهدة. ويبدو أن الحفاظ على مواقفها الفردية والاستراتيجية وعلى مركزها بوصفها دولاً حائزة للأسلحة النووية قد أخذ الأسبقية على التزاماتها بالامتناع تماماً عن اختبار الأسلحة النووية. وينبغي التوضيح أن جهودنا ليست موَجَّهة إلى تقويض السياسات الأمنية لبضع دول نووية أو لديها إمكانات نووية، بل هي موَجَّهة إلى تحقيق الأمن للجميع. وإذا كان يَتَوجَّب علينا إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف، فلا بد لنا من التوصل إلى اتفاق على أن تحظر المعاهدة جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وأي نوع آخر من التفجير النووي بغية وضع نهاية تامة لانتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه. وقد أيدت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا هذا الموقف تأييداً قوياً عندما أبرمت مؤخراً معاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. من هذا المنطلق، فإنني، إذ أشجب استمرار إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية في اختبار هذه الأسلحة، أُنَوِّه أيضاً بما يبديه ذلك البلد من مرونة بشأن مسألة التفجيرات النووية السلمية. غير أنني أَوَدُّ أن أكرر معارضة حكومتي للسماح بإجراء تفجيرات نووية سلمية بمقتضى المعاهدة، حيث أننا نعتقد أن السماح بإجراء هذه التفجيرات النووية سيتنافى مع روح ونص الالتزامات الأساسية للمعاهدة. غير أننا متفتحي الذهن بشأن إتاحة الإمكانية لكل دولة من الدول الأطراف لطرح أي مقترح في سياق المؤتمر الاستعراضي طالما كان ذلك المقترح يندرج في نطاق المعاهدة.

وفيما يتعلق بمسألة تكوين المجلس التنفيذي، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي الاسترشاد بمبدأين عند انتخاب أعضائه: أولهما هو مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، والثاني هو مساواة كل دولة من الدول الأطراف في الحق في عضوية المجلس التنفيذي. كما ينبغي لعضوية هذا الجهاز التنفيذي أن تَجسِّدَ الواقع السياسي والاقتصادي الجديد لحقبة ما بعد الحرب الباردة. وعليه، فنحن نرى أن المقترح الداعي إلى توزيع العضوية في المجلس بين المجموعات الإقليمية على نحو ما يقترحه الرئيس هو مقترح يَنُمّ عن نهج اكثر واقعية. إن التوزيع العددي المتوخى للأعضاء فيما بين المجموعات الإقليمية، إذا ما كان مُقترَناً بالمبادئ التي ذكرتُها تواً، سوف يعمل على تيسير التوصل إلى حل وسَط لمسألة عضوية المجلس.

إن فكرة توسيع عضوية المجلس تستدعي أيضاً النظر فيها بعين الموافقة. ولا بد من تمكين منظمة المعاهدة من تأدية وظيفتها بديمقراطية وشفافية. ويعني ذلك إتاحة المجال لجميع الدول للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمعاهدة.

اسمحوا لي أيضاً أن أعرض آراءنا الأساسية فيما يتعلق بمسألة عمليات التفتيش الموقعي، وهي مسألة أخرى من المسائل الهامة التي يتعين التَصدّي لها على سبيل الاستعجال. فأولاً، إن إندونيسيا متفقة مع من يقترحون أن يكون طلب التفتيش الموقعي قائماً على أساس بيانات يتم جمعها بواسطة نظام الرصد الدولي فقط. وعليه، فمن الجوهري جعل نظام الرصد الدولي جاهزاً تماماً للتشغيل بحلول بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب. من هذا المنطلق، وافقت إندونيسيا على إدماج المحطات المساعِدة الست المدرجة في مشروع المعاهدة بنظام الرصد الدولي، شريطة أن تتحمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب جميع التكاليف المترتبة على الارتقاء بمستوى المرافق وعلى بناء مرافق جديدة. وثانياً، ينبغي عرض أي طلب لإجراء تفتيش موقعي على المجلس التنفيذي ليُقَيِّمَه تقييماً رشيداً بغية منع أية دول أطراف من الشروع في تفتيش موقعي بدوافع سياسية ودون الاستناد إلى أسباب وجيهة - وهي حالة ستكون البلدان النامية بوجه خاص شديدة التعرض لها. وعلاوة على ذلك، فإننا نرى أن من الجوهري البت جماعياً في طلب إجراء تفتيش موقعي، نظراً لما ينطوي عليه ذلك من إلتزام قانوني متعدد الأطراف. ثالثاً، عندما يجد المجلس أن ثمة ما يُبَرِّر طلب إجراء تفتيش موقعي، ينبغي له اتخاذ القرار اللازم بشأنه والمبادرة إلى وضع هذا القرار موضع التنفيذ قبل أن يتسنى إزالة أدلة يُعَدُّ الوقت عاملاً حاسماً فيها من موقع الاختبار المشتَبَه.

من المسَلَّم به أن ثمة اختلافات في وجهات النظر بشأن هذه المسألة، إلا أنه لا ينبغي لهذه الاختلافات أن تشلَّ حركتنا - إذ يَتَعَيَّن على هذا المؤتمر أن يكون إبداعياً. إننا مستعدون لقبول نهج قد يكون قادراً على إيجاد توافق في الآراء. وثمة نهج من هذا النوع هو فكرة أن وجود أغلبية بسيطة في المجلس من شأنه أن يكفي لاعتماد مقرر بشأن طلب إجراء تفتيش موقعي يستند إلى بيانات مجموعة بواسطة نظام الرصد الدولي. غير أنه، إذا كان طلب إجراء تفتيش موقعي لا يستند سوى إلى معلومات مجموعة بوسائل تقنية وطنية، وغير مؤيَّدة ببيانات نظام الرصد الدولي، فسيلزم أغلبية الثلثين لاعتماد مقرر في هذا الشأن. وفي أي حال، ينبغي اعتماد هذا المقرر وتنفيذه في أسرع وقت ممكن إذا ما أُريدَ لهذه العملية أن تكون فعالة.

إننا نتفهَّم ونقدِّر ما أُبدي من قلق بشأن إمكانية حدوث تجاوزات. إلا أنني أعتقد أن هذا القلق يتم التصدي له بشكل كاف باتخاذ تدابير وقائية وضعت من أجل معالجة ما قد يقدَّم من طلبات لا مُبَرِّرَ لها بإجراء تفتيش موقعي. ونظراً للحاجة الماسَّة إلى رد سريع، فإن آلية التوضيح والتشاور التي تم

تجسيدها في مشروع الرئيس ينبغي أن تكون غير إلزامية كَيلا تعمل على إعاقة المجلس التنفيذي في إجراء تفتيش موقعي بشكل مشروع واستناداً إلى حقائق واقعة. بل إننا نعتقد أنه يمكن الاضطلاع بتفتيش موقعي بالتزامن مع عملية التشاور والتوضيح فيما بين الأطراف المعنية.

إن مسألة بدء نفاذ المعاهدة قد باتت إحدى العثرات الرئيسية في المفاوضات. وكما قد تَذكُرون، فقد دعت إندونيسيا إلى اتِّباع نهج عددي بسيط، يتيح بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب حالما يُصَدِّق عليها عدد متفق عليه من البلدان، على غرار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. غير أنني أُدرك تماماً أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب لن تكون فعالة من غير مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لديها قدرة نووية. ومن ثم، ينبغي وجود آلية تكفل تصديق تلك الدول على المعاهدة. من هذا المنطلق، فإننا متَفَتِّحون الذهن إزاء اقتراح استنباط آلية خارج إطار المعاهدة، على أن تكون مرتبطة بها تفادياً لإمكانية جعل بدء نفاذ المعاهدة رهينة لعدد قليل من الدول. وتحقيقاً لهذه الغاية، قد تعتمد الدول النووية المشاركة إعلاناً رسمياً بعدم الشروع في مواصلة التحسين النوعي لأسلحتها النووية. وقد يساعد ذلك على ضمان إمكانية قيام الدول كافة، بما فيها الدول التي أشَرتُ اليها، بالتصديق على المعاهدة.

أوَدُّ أن أختتم بياني بمناشدة جميع الدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح هذا ألا تدَّخرَ جهداً في سبيل إتمام المفاوضات ضمن الإطار الزمن الذي اتفقنا عليه. ويلزمنا، في القيام بذلك، أن نُركِّزَ على مصالحنا المشتركة كيما يتسنى لنا تسوية أوجه الخلاف بيننا. دعونا الآن إتاحة المجال لأي طرف لاستخدام أوجه الخلاف هذه ذريعةً لمنع أو تأخير التوصل إلى اتفاق بشأن المعاهدة. علينا ألاَّ نُبَدِّد هذه الفرصة الثمينة لإنجاز مهمة حيوية وحاسمة بهذا القَدر بالنسبة للأمن المشترك للبشرية. إذ أنني أعتقد أن هذه المعاهدة هي شرط مسبق لا بد منه من أجل إرساء أي هيكل ناجع للسلم والاستقرار الدولي. وهي تشكل بذلك أساساً لأملنا في ألاَّ تتكرر في القرن القادم وحشية القرن الذي نُخَلِّفُهُ وراءَنا، وفي ألا تؤدي أهوال أسلحة التدمير الشامل إلى تبديد الازدهار الذي نتطلع الى تحقيقه في العقود القليلة القادمة. هذا أمل يحدونا جميعاً. إلا أننا لا نستطيع تحقيقه إلا إذا كنا على مستوى التحدي الملازم له، انطلاقاً من استعدادنا لإيجاد حلول وسَط.

الرئيس (متحدثاً بالإسبانية): أشكر سعادة وزير خارجية إندونيسيا على بيانه الهام وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الموَقَّر، السفير السيد أكرم.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، يسرني بالغ السرور أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. إن من حسن طالعنا أن تكون مهمة إدارة أعمال المؤتمر، في إحدى أكثر فترات تاريخه حسماً، موكلة إلى دبلوماسي قدير ومُحَنَّك من أحد البلدان الرئيسية غير المنحازة في أمريكا اللاتينية. ويحدونا الأمل في أن تُتَوَّج مفاوضاتنا بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بالنجاح في ظل رئاستكم الحكيمة والقديرة. سأمتنع، بالطبع، عن التعليق على أداء سلفكم.

ومن دواعي بالغ السرور لبلدي، ولي شخصياً، أن أرحب بين ظهرانينا بوزير خارجية إندونيسيا الموَقَّر، سعادة السيد علي العَطَّاس. إن مساهماته في السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح

والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، هي من الكثرة بحيث يصعب تعدادها. وسيشكل بيانه الهام أمامنا هذا اليوم إسهاماً ذا شأن في مفاوضاتنا حاضراً ومستقبلاً على السواء.

لقد أيد باكستان، منذ ما يزيد عن ٣٥ عاماً، هدف إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. لقد رحبنا، منذ عامين ونصف، ترحيباً حاراً بالشروع في هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وقد شارفنا اليوم الفروغ من وضع نص المعاهدة. ولسوء الطالع أنها ليست المعاهدة التي كنا نسعى إليها منذ زمن طويل.

إن ما يوجد أمامنا هو نص معاهدة يحظر التجارب التفجيرية النووية وليس جميع التجارب النووية. وقد فهمنا أن سبب هذا التحديد هو أن التجارب دون الحرجة والتجارب المخبرية لا يمكن التحقق منها. غير أن ما نجده مؤسفاً هو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست مستعدة للاتفاق على عدم وجوب استخدام هذه التجارب لتمكينها من مواصلة تحسين أسلحتها النووية تحت ستار ما يسمى بتجارب "السلامة والموثوقية". وعلاوة على ذلك، فنظراً لأن كلاً من التجارب "المنعدمة القوة" والتجارب التفجيرية "المنخفضة القوة" - أي ما يسمى بالتجارب النووية المائية - ما زال من غير الممكن التحقق منها، فقد يكون بإمكان الدول الحائزة لأسلحة نووية متقدمة مواصلة انتهاك الحظر الوارد في المعاهدة المقترحة. في هذه الظروف، فإن المعاهدة التي نحن بصدد التفاوض بشأنها لا يُحتمل أن تحقق تماماً هدف وقف التطوير النوعي للأسلحة النووية.

ثانياً، إن مما يزيد من إحباط الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن الدول النووية الكبرى ليست مستعدة، بموجب أحكام المعاهدة، لتقديم أي التزام بوقف التطوير النوعي للأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي وإزالة جميع الأسلحة النووية في نهاية المطاف، سواء بواسطة "إطار محدَّد زمنياً" أو بدونه.

ثالثاً، إن نظام التحقق الدولي المقرر إقامته بموجب المعاهدة قد تم تقييده عمداً من حيث قدرته وعملياته. وإن ما تم التوصل إليه في نصوص نظام الرصد الدولي والمركز الدولي للبيانات من حلول وسط قد تَتَبَدَّد في المرحلة التحضيرية إذا ما سعت البلدان المتقدمة تقنياً إلى الحد من نواتج وخدمات المركز الدولي للبيانات.

رابعاً، في الوقت الذي تم فيه الحد من قدرات نظام الرصد الدولي، تم التشديد بشكل مفرط على استخدام عمليات التفتيش الموقعي، الأمر الذي من شأنه، من حيث المبدأ، أن يكون حدثاً نادراً واستثنائياً للغاية. أن مخاوفنا من إمكانية استخدام عمليات التفتيش الموقعي لأغراض المضايقة والتدخل تزداد نتيجة للمطالبة بإيجاد دافع سهل لعمليات التفتيش الموقعي هذه.

أخيراً، إن استخدام ما يسمى بالوسائل التقنية الوطنية في إطلاق عمليات التفتيش الموقعي هذه من شأنه أن يجعل عملية التحقق من هذه المعاهدة أكثر تفاوتاً بعد فيما يتعلق بالبلدان الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية، وعرضة للتمييز وإساءة الاستخدام من جانب الدول القليلة التي تمتلك هذه الوسائل التقنية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، يعرب وفدي عن بالغ استيائه من الطريقة التي جرت فيها مفاوضاتنا خلال الأشهر القليلة الماضية. فبينما انهالت النصوص، الواحد تلو الآخر، "من السماء وغيرها"، لم يتسـَنَّ لكامل أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يشاركوا في مفاوضات حقيقية. بل إن معظم أعضاء المؤتمر قد أصبحوا مـُتـَفـَرِّجين على تمثيلية دارت فيما بين الدول النووية الخمس - كان فيها لرئيس اللجنة المخصصة دور ثانوي.

لقد نظرنا بإمعان في ردنا على الحالة التي شرحتها. من السهل علينا أن نقول إننا نستسلم بشأن هذه المفاوضات. إن باكستان لم تفعل ذلك لسببين اثنين على الأقل: الأول هو أننا نرى أن حظر التفجيرات النووية هو أفضل من عدم حظرها البتة. فإن هذا الحظر سوف يـُقـَيِّد تقييداً شديداً قدرة الدول النووية على زيادة تحسين أسلحتها النووية. كما سيحول دون استحداث عدد من الأسلحة ونظم الأسلحة النووية الجديدة الغريبة.

والسبب الثاني هو أن حظر التفجيرات النووية سوف يسهم إسهاماً لا يستهان به في عدم الانتشار النووي. وفي حين أننا نـُنـَدِّد بالاختلال بين أثر المعاهدة في الانتشار الرأسي والأفقي، فإننا نرى، في باكستان، أن وقف مواصلة انتشار قدرات الأسلحة النووية في جنوب آسيا يمثل هدفاً هاماً. إن إبرام معاهدة لحظر التجارب تحظى بالقبول لدى باكستان والهند على السواء سوف يلبي هدف المعاهدة الثنائية لحظر التجارب التي كنا قد اقترحناها رسمياً على الهند في حزيران/يونيه ١٩٨٧.

ومن ثم، فإن باكستان قلقة للغاية إزاء البيان الذي أدلت به هنا جارتنا في ٢٠ حزيران/يونيه وأعلنت فيه عن قرارها عدم توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي نشارف إبرامها ما لم تـُستوفَ جميع شروطها. فإن لم تـَعدل عن هذا القرار، فقد يـُنذِر ذلك بنهاية المعاهدة.

هذه ليست مبالغة. فالمعاهدة التي نتفاوض بشأنها ليست تدبيراً عاماً من تدابير عدم الانتشار أو نزع السلاح النووي. إنها معاهدة محدَّدة، ذات "التزام أساسي" محدَّد - ألا وهو عدم إجراء تفجيرات نووية. وعليه، فإذا ما أُريد لهذه المعاهدة أن تكون فعالة و"شاملة"، لا بد لها من أن تمنع جميع الدول التي لديها القدرة التقنية والقانونية على إجراء تجارب تفجيرية نووية من إجراء هذه التجارب. وهناك ثمان دول من هذا النوع - هي الدول النووية الخمس والدول الثلاث المسماة بدول "العتبة". ومن الواضح لدى من يعيشون في "العالم الحقيقي" أنه، إذا ما كانت إحدى هذه الدول خارج المعاهدة، فستكون جميعها خارجها. إن مَن يبدون مخاوفهم من حالة "رهينة"، ومَن يرغبون رغبة مخلصة في "بدء النفاذ" في وقت مبكر، سواء مع هذه الدول الثمان أو بدونها، يتجاهلون الحقائق الاستراتيجية والسياسية الأساسية.

إن إعلان إحدى هذه الدول الثمان من جانب واحد، أنها لن تـُوَقِّع المعاهدة، وهو في رأينا إعلان سابق لأوانه، لا يغير بأي شكل هذه الحقائق الأساسية. هذا ليس سبباً للسعي إلى عقد مؤتمرات تنازل واجتماعات خاصة من أجل التحايل على شرط المصادقة على المعاهدة من قبل جميع الدول التي لديها قدرة نووية. إن القيام بذلك هو بمثابة تحويل المسؤولية السياسية عن تأخير إبرام المعاهدة من الدول التي لا تقبلها إلى الدول المستعدة لقبولها. إن القيام بذلك هو بمثابة تـَصـَوُّر لإمكانية بدء نفاذ معاهدة لا تشمل أطرافها العديد من الدول التي لديها قدرة نووية، أو حتى دولة واحدة من بين الدول الثمان التي لديها هذه القدرة. إن إبرام معاهدة من هذا النوع سيشكل مهزلة. وسـَتولد هذه المعاهدة مـَيِّتةً.

بغية التملص من هذه المسؤولية السياسية، عارض إعلان ٢٠ حزيران/يونيه صيغة بدء النفاذ الواردة في ورقة عمل الرئيس CD/NTB/WP.330، التي تنص على ضرورة قيام الدول الـ ٣٧ المضيفة للمحطات والمختبرات السيزمية التابعة لنظام الرصد الدولي بالتصديق على المعاهدة. وستسري هذه الصيغة على البلدان الـ ٣٧ جميعها. وهي لا تُجبِر أياً منها على التصرف بما يتعارض مع حقوقها الثابتة ولا تُلزِمُها بذلك.

وفي حين أن إعلان ٢٠ حزيران/يونيه قد ألقى بظلّه على المعاهدة، فقد أسفر أيضاً عن ظهور الشبح النووي في جنوب آسيا. ويساور باكستان القلق من أن هذا التنديد المتَسَرِّع لمعاهدة حظر التجارب قد يتيح إمكانية إجراء مزيد من التجارب النووية. هذه إمكانية ليس بوسعنا أن نظل مطمئنين إليها. كما أنه ليس بوسع مَن يرغبون في إبرام معاهدة فعالة وفي وقت مبكر أن يتجاهلوا هذا التهديد.

في هذه اللحظة الحرجة، حيث نجد أنفسنا معَلَّقين بين النجاح والفشل، تطلب باكستان إلى مؤتمر نزع السلاح أن يتوقف وينظر في السبل والوسائل الممكنة لمواجهة التحدي الماثل أمام المعاهدة نتيجة لتَنَصُّل إحدى الدول ذات القدرة النووية من المعاهدة قبل إبرامها.

نحن نرى أن لدينا إمكانية محاولة نقض هذا القرار السلبي عن طريق التصول إلى بعض الحلول الوسَط البناءة في مفاوضاتنا. ويتوجب علينا، على الأقل، أن نبذل جهداً في هذا السبيل، لا لشيء سوى لاختبار صدق الموقف الذي اتخذته تلك الدولة بشأن المعاهدة المقترحة. ففي بيان أدلت به باكستان في المؤتمر في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦، اقترحت أنه، بغية الطمأنة فيما يتعلق بنطاق المعاهدة، يمكن إضافة فرع مستقل إلى ديباجة المعاهدة يحدِّد أغراضها وأهدافها - بما في ذلك منع التطوير النوعي للأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية؛ وتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي؛ وإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف في غضون فترة زمنية محدَّدة . هذا النص، إذا ما تم ربطه باستعراض دوري للمعاهدة، قد يمثل إلتزاماً قانونياً محدَّداً بنزع السلاح النووي.

من المؤسف أن أياً من الجانبين لم يستجب استجابة جدية لهذا النهج التوفيقي. وعلى الرغم مما فرضناه على أنفسنا من سباق مع الزمن، فإننا نحث، حتى في هذه اللحظة الأخيرة، على إيلاء النظر لتسوية أوجه القصور في نطاق المعاهدة وتلبية التطلعات إلى نزع السلاح النووي من خلال الآلية التي اقترحناها.

وكذلك، يلزم الشروع في مفاوضات حقيقية في سبيل حل بعض المشاكل الأساسية التي ما زالت معَلَّقة، لا سيما فيما يعلق بنظام التحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة. في هذا السياق، توجد لدى باكستان مصاعب محدَّدة عديدة. وسأكتفي بالإشارة إلى همومنا الرئيسية.

أولاً، سنظل نقاوم أي إجراء ينطوي على اتخاذ قرار سهل بإطلاق عملية تفتيش موقعي. إن اتخاذ قرار بأغلبية الثلثين هو أدنى ضمان نحتاج إليه.

ثانياً، لا يمكن السماح باستخدام الوسائل التقنية الوطنية دون فرض قيود أو شروط شديدة. فلا ينبغي إجراء عملية تفتيش موقعي بالاستناد فقط إلى معلومات تم الحصول عليها بالوسائل التقنية الوطنية.

وستُصرّ باكستان على وجوب أن يُستبعَد من هذه الوسائل استخدام "التجسس والاستخبارات البشرية" وغيرها من الممارسات غير المقبولة .

ثالثاً، ما زلنا قلقين للغاية من إمكانية استخدام التفتيش الموقعي لأغراض تَقَحُّم أبنية ومرافق لا صلة لها بأهداف المعاهدة لكنها حساسة فيما يتعلق بالأمن الوطني. فيجب أن يكون للدولة موضع التفتيش الحق في رفض إتاحة إمكانية الوصول إلى هذه المرافق.

رابعاً، إننا نواجه مصاعب في إقرار قوائم الدول في مناطق شتى، الواردة في مرفق نص مشروع المعاهدة ولا يمكن وضع هذه القوائم في صيَغها النهائية إلا بعد تباحث وتفاوض تامّين فيما بين دول كل منطقة من تلك المناطق.

خامساً، إننا لا نعتقد أنه ينبغي أن يكون لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دور في إنفاذ الامتثال لهذه المعاهدة، خاصة وأن ثمة دولاً خمس، هي من بين الدول التي من المرَجَّح أن تقوم بإجراء تجارب، لديها الحق غير المتكافئ في نقض أي قرار يتخذ في مجلس الأمن.

إن وفد باكستان مستعد للعمل على مَدار الساعة في الأيام القليلة القادمة في سبيل اختتام مفاوضاتنا بحلول ٢٨ حزيران/يونيه. إلا أن ما هو أهم حتى من هذا الموعد النهائي هو ضرورة ضمان أن تأتي المعاهدة نتيجة لمفاوضات حقيقية وأن تحظى، بالتالي، بقبول العضوية العامة لمؤتمر نزع السلاح. بذلك فقط يمكننا أن نأمل أن يتم الانضمام إلى المعاهدة على نطاق عالمي وأن يبدأ نفاذها في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى ما وجهه إليَّ من عبارات لطيفة. أُعطي الكلمة لممثل الكاميرون، السفير السيد انغوبَيو.

السيد انغوبَيو (الكاميرون) (الكلمة بالفرنسية): أود أولاً، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على تَولّي رئاسة مؤتمر نزع السلاح في اللحظة التي يصبح فيها بلدي عضواً. إنني، وقد أُتيحت لي مناسبة وشرف العمل في ظل توجيهكم في محافل أخرى، لا سيما في إطار لجنة حقوق الإنسان، بإمكاني أن أشهد هنا على أن مؤتمر نزع السلاح هو في أيدٍ أمينة في ظل سلطتكم. كما أود أن أُقدم تهانيَّ لسلفكم، سفير باكستان، السيد منير أكرم، الذي كان له، من بين أمور أخرى، استحقاق وشرف رئاسة الاجتماع التاريخي الذي أضفى طابعاً رسمياً على قبول الأعضاء الجدد الحديثين في مؤتمر نزع السلاح إلى هذا النادي العظيم. إنكم تعرفون الآن، أيها السيد السفير أكرم، أنكم كنتم مفيدين للغاية وترأستم اجتماعاً سيظل منقوشاً في سجل تاريخ المؤتمر.

واسمحوا لي أيضا أن أقدم أسمى تحياتي لوزير خارجية إندونيسيا وأن أشكره على بيانه الهام الذي ألقاه هذا الصباح.

لقد طلبت أخذ الكلمة ليس للإدلاء ببيان تقني طويل، بل فقط للإعراب عن امتنان بلدي لكل من دعموا ترشيحنا وشجعوا انضمامنا إلى عضوية المؤتمر. فاسمحوا لي، إذ أأخذ الكلمة لأول مرة كعضو كامل

العضوية في المؤتمر، أن اضيف صوتي إلى الأصوات الأخرى الكثيرة التي سبقتني في الترحيب بالقرار التاريخي الذي اتخذه هذا الاجتماع المهيب يوم الإثنين ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بشأن مسألة توسيع عضوية المؤتمر بقبول ٢٣ عضواً جديداً دفعة واحدة. ونود أن نعرب عن امتناننا لكم ولأسلافكم كافةً، لا سيما سعادة سفير استراليا، السيد بول أُوسَلِفَن؛ وسفير مصر، السيد منير زهران؛ وسفير المغرب، السيد ناصر بنجلون تويمي؛ وسفير باكستان، السيد منير أكرم، على ما أنجزتم معهم من عمل كبير في سبيل إحراز هذه النتيجة الإيجابية. كما نعرب عن شكرنها وتقديرنا لجميع أعضاء المؤتمر الذين دأبوا على التوفيق بين الآراء والهموم الوطنية المختلفة من جهة والآراء والهموم الأشمل لدى المجتمع الدولي من الجهة الأخرى، بهدف إنجاز المرحلة الأولى، ألا وهي توسيع المؤتمر.

إننا نقَيِّم هذا القرار تقييماً عالياً، حيث أننا ندرك كلفته، ليس فقط من حيث ما تم التَخَلّي عنه في نهاية المطاف من توصيات ومقترحات وورقات غير رسمية وقرارات، بل أيضا، وأكثر من كل شيء آخر، من حيث تقلبات الأحوال، والاتصالات، والتنازلات، وحالات النقض، والصبر. وتَعَيَّن على بعض الأعضاء الجدد في المؤتمر أن ينتظروا بعناد وأن يظَلّوا أوفياء لقضية نزع السلاح لما يزيد عن عقد من الزمن إلى أن أصبحوا اليوم أعضاء في هذه الهيئة المصطفاة. في هذه المصاعب يكمن جوهر الدبلوماسية الدولية، هذه الدبلوماسية التي تتيح التوفيق بين المواقف التي يبدو ظاهرياً أنه لا يمكن التوفيق بينها. وإذ يرحب وفدي بهذا المقرَّر، يأمل في أن يشكل خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح، وأن يصبح، عاجلاً أم آجلاً، من حق كل عضو من أعضاء أسرة أُممنا أن يشارك في مناقشة شؤوننا المشتركة.

لا يمكننا أن نظل ندَّعي إلى الأبد أننا في محفل للتفاوض بشأن معاهدات عالمية وأن نعمل في الوقت ذات على تحديد أو تأخير مشاركة أعضاء معَيَّنين في هذه المفاوضات. إن قرار توسيع عضوية المؤتمر قد جاء في الوقت المناسب تماماً. فقد جاء في اللحظة ذاتها التي بات فيها اختتام المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية مَحَطَّ اهتمامنا. ويرى وفدي أن إبرام هذه المعاهدة هو أمر جوهري، حيث ان من شأن ذلك أن يفضي إلى تعزيز السلم والأمن الدولي وإلى منع انتشار الأسلحة النووية في جميع المحافل منعاً واضحاً وفعالاً، وأن يفضي سريعاً وتدريجياً إلى نزع السلاح النووي الكامل.

ولا يسعني أن أختتم بياني الوجيز دون أن أُقدم التهاني، والشكر في الوقت ذاته لسائر أعضاء مجموعة الـ ٢٣ الذين تمكنوا من الإبقاء على تضامنهم والتغلب بصبر على كل ما واجههم من عقبات إلى أن جعلوا قبولهم جماعياً في المؤتمر حقيقة واقعة. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن الشكر بوجه خاص لمنسقنا الكدود لمجموعة الـ ٢٣، سفير شيلي، السيد خورخ برغونيو؛ ولسفير جنوب أفريقيا، السيد سِلِبي، ولوفديهما على ما بذلاه من جهود مستمرة في سبيل بلوغ هدفنا المشترك. إن وفدي ملتزمم بتقديم مساهمته الذاتية بأكبر درجة ممكنة من الإيجابية في مداولات المؤتمر.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر سفير الكاميرون، السيد انغوبَيو، على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. أعطي الكلمة لممثلة الجمهورية العربية السورية الكريمة، الآنسة شهابي.

الآنسة شهابي (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على تَبَوُّءكم منصب الرئاسة. أتمنى لكم كل النجاح والتوفيق في أعمالكم. السيد الرئيس،

إن وفد بلادي يـَوَدّ أن يشارك الرأي الذي كان قد أعرب عنه سابقاً وفدا باكستان وإيران فيما يتعلق بالمرفق الوارد في الصفحة ١٣ من الوثيقة WP.335.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثلة الجمهورية العربية السورية على بيانها. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو ذلك. ستـُعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٧ حزيران/يونيه، في القاعة السابعة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠